مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الوجود الياباني في العراق
اسم الكاتب: م.د. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6866
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الوجود الياباني في العراق

المدرس الدكتورة
نغم نذير شكر(*)

المقدمة

لم يعد كافيا ان نصف السياسة الخارجية لليابان بأنها السلوك السياسي الخارجي الذي تسعى من خلاله اليابان للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية اللازمة لصناعتها والى اسواق لتصريف منتجاتها المصنعة، فهذا الوصف التقليدي لا ينطبق على السياسة الخارجية لدولة كبرى كاليابان تسعى جاهدة فضلاً عن تحقيق مصالحها الاقتصادية الحيوية إلى التصرف بمستوى من المسؤولية الدولية تتناسب مع مكانتها كقوة اقتصادية كبرى للقيام بدور سياسي عالمي يتلاءم مع قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية المتعاظمة.

وإذا كان من الصحي ح القول بان هذا الوصف يدفع بهذين المتغيرين في مقدمة المتغيرات الأساسية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية اليابانية، فانه من الصحيح القول في المقابل بان السلوك السياسي الخارجي لليابان لا يمكن عزله بأي شكل من الأشكال عن التأثير البالغ الأهمية الذي تمارسه علاقة التحالف الوثيقة القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومثالها التطبيقي هو إرسال قواتها إلى العراق . وعلى هذا الأساس، فاننا في هذا البحث نتطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول :

يحدد هذا المبحث دور اليابان العالمي الذي تسعى للوصول إليه.

أما المبحث الثاني:

يتضمن تناول أصول العلاقات اليابانية-العراقية وموقف اليابان من الحرب على العراق.

أما المبحث الثالث:

يطرح تساؤلات عدة أهمها:

- ما هي انعكاسات هذا الوجود من حيث موقف الدستور الياباني وهل ان اليابان تعيد سياسة التسلح من جديد؟؟
- وما موقف أحزاب المعارضة والرأي العام من إرسال قوات يابانية إلى العراق؟؟
- ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إرسال قوات يابانية إلى العراق؟؟
- ما دفاعات رئيس الوزراء الياباني عن قرار إرسال قوات يابانية إلى العراق ؟

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

المبحث الأول: الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية

أولا: تطلع اليابان لممارسة دور عالمي بعد انتهاء الحرب الباردة:-

قامت اليابان بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتفكك الأخير إلى جمهوريات مستقلة في بداية عام ١٩٩٢، وبعد تطلع الاتحاد الأوربي إلى شغل المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي على الساحة العالمية[١]، فضلا عن ارتباك الولايات المتحدة في التعامل بمفردها مع قضايا ذات طابع عالمي مثل: الإرهاب الدولي،وتلوث البيئة، وانتشار المخدرات وتزايد حدة الفقر في الدول النامية– بوضع اجندة يابانية للتحرك على الساحة العالم ية كقطب فاعل وثان بجانب الولايات المتحدة[٢]. وقد تم التوصل إلى هذه الأجندة بعد مناقشات ومداولات بين ثلاثة تيارات سياسية في اليابان هي:

١. التيار القومي اليميني الياباني:ويمثل هذا التيار المدرسة الواقعة بين السياسيين اليابانيين.

ومن ابرز رواده (اوزاوا) وكان يشغل منصب سكرتير عام للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ولعب دورا رئيسا في تمرير القانون الخاص لمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢، ثم انفصل الحزب لارائه المتشددة، وقام بتشكيل حزب يميني مستقل، ويعد من أهم المطالبين بان تضطلع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد نشر أفكاره وتصوراته لهذا الدور في كتاب صدر في عام ١٩٩٣ بعنوان (ورقة عمل لليابان الجديدة)[٣]. وينادي أنصار هذا التيار بان تصبح اليابان (دولة طبيعية كبرى) قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية وان تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة.

وان تتخلص من تداعيات الحرب العالمية الثانية كافة ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك تعديل الدستور والسماح باعادة تسليحها ومشاركاتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة سواء العسكرية منها أو غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع عن النفس،ويؤكد مؤيدو هذا التيار في الوقت نفسه على ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة بوصفها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان ومساعدتها على القيام بدور بارز في الشؤون العالمية[٤].

٢. التيا ر التقليدي المحافظ : يتشكل أنصار هذا التيار من عدد من المسؤولين اليابانيين السابقين وبعض الاكاديميين، ومن ابرزهم : (واد) الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في عقد الثمانين يات في القرن العشرين واصبح قاضيا في محكمة العدل الدولية في أوائل التسعين يات، و (كوهي هاشي موتور) رئيس

---

(١) اليابان شمس مشرقة،قراءات إستراتيجية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الإنترنت، الموقع التالي::file://a:قراءات إستراتيجية\.4-pp1

(٢) محمد البور يني،الغزو الثقافي الأمريكي للمجتمع الياباني، الإنترنت، الموقع: .12-http://www.aljazeera.net.pp1

(٣) المصالح الاقتصادية ترسم الأهداف السياسية الدولية في عالم اليوم، الإنترنت،شبكة النبا المعلوماتية،السبت ٢٧/٠٣/٢٠٠٣،الموقع:.3-http://www.annabaa.org.pp1

(٤) رجب عبد العزيز،اليابان بعد الحرب ..تجربة غير قابلة للتكرار، الإنترنت، ا لموقع : file://a:algomhupianethtm الخميس١٦/ أكتوبر/ ٢٠٠٣، ص١-٠٦

معهد النظم السياسية الدولية الجديدة، و(روجي تايتيماما) الاستاذ باكاديمية الدفاع القومي [٥]. وانطلق أفراد هذا التيار في تصورهم للدور الياباني على الساحة العالمية من انه إذا كانت ثلاثة بدائل متاحة أمام صانع القرار الياباني في أعقاب حرب الخليج الثانية ٩١/٩٠ هي:أما أن تصبح اليابان دولة عادية لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية لا تماثل فقط القوة العسكرية للولايات المتحدة وانما تساوي أن لم تفق القوة العسكرية للدول الأوربية، أو أن تحذو اليابان حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بحيث يكون لها دور محدد للغ اية في الشؤون العالمية مثل النمط الذي اتبعته خلال عقدي الخمسين يات والستينيات[٦]، أو أن تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي إلى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الدولية العالمية[٧]. ويرى أنصار هذان التياران الخيار الثالث يعد الأمثل من وجهة نظرهم، وأوضحوا أن حرب الخليج الثانية وتردد اليابان في ممارسة دور عالمي أظهرت مدى الصعوبات الدستورية والتاريخية التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم وتمتين دورها الاقتصادي على الساحة العالمية وتوضيفه في المجال السياسي في مرحلة تالية[٨].

٣. التيار البرا جماتي : ينتمي أنصار هذا التيار إلى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء،والحزبين الكبيرين في اليابان،ويطرح أنصار هذا التيار تصوراً يقع على النقيض من توجهات التيارين السابقين اللذين يناديان بان تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى يكون لها الحق في تسليح ج يشها بأسلحة هجومية،وبان تتولى مهمة الدفاع عن نفسها بعيدا عن المضلة الأمنية الأمريكية وتتركز رؤيتهم على أن اليابان يجب أن ينحصر دورها في كونها مدنية عالمية، وبحيث يستهدف هذا الدور تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام الأداة العسكرية[٩]. كما أن هذا التيار يؤكد على المشاركة النشيطة في تحقيق السلام العالمي من خلال : إنتاج إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، واستبدال السياسات المتعددة الجوانب بالسياسات التي تعتمد على القوة الاقتصادية فقط . وحدد المنتمون لهذا التيار أربعة مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية لليابان هي[١٠]:

١) مساعدة الدول الفقيرة.
٢) الحفاظ على السلام العالمي.

---

[٥] keno kata kora,japan and the middle east peace process<middle east research instite,tokyo,2000.p40.

[٦] موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
www.mofa.org/middle east peace process.

[٧] محمد صادق، دراسة أكاديمية تطرح بديلا للدور الأمريكي بالمنطقة، بيان الكتب، ١٨/يونيو /٢٠٠٣، الإنترنت:
http://www.albayanco.ae/albyan2003/issqel/189/orbit/2.htm.

[٨] akifemo/Veda<japan and ralenKin akifemo keda:japan and the middle east after the cold war,palissiva,pulilication,jorvralism.1999.p10.

[٩] يُنظر موجزة عن اليابان، الإنترنت:
file://a:12222 نظرة عن اليابان.htm.pp1-12.

[١٠] المصدر نفسه.

٣) حماية حقوق الإنسان.

٤) والحفاظ على البيئة، فضلاً عن مجالات فرعية أهمها[١١]:

- توطين اللاجئين.
- عمليات الإغاثة وقت الكوارث العالمية.
- تنمية الموارد البشرية.

كما ينادي هذا التيار بضرورة تركيز العلاقات مع الولايات المتحدة على الجوانب الاقتصادية بما يحقق تحديث واستقرار اقتصاديات الدول الآسيوية والاقتصاد العالمي بصفة عامة [١٢]. وفي ضوء ما سبق،اتجهت اليابان إلى تبني أفكار وتوجهات التيار الواقعي في سياستها الخارجية خلال القرن الحادي والعشرين، لاعتبارات تتعلق باهتمام أنصار هذا التيار بتحقيق الرغبة اليابانية بممارسة دور عالمي مع الحفاظ في الوقت نفسه على ثوابت السياسات السلمية لليابان، علاوة على الحفاظ علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، و من ثم التوكيد على التنسيق الياباني مع السياسة الامريكيةفي مجال القضايا ذات الطابع العالمي، وفي مجال قضايا النزاعات والصراعات الإقليمية التي يمكن أن يشكل استمرارها تهديدا للمدن والاستقرار العالمي، ومنها بالطبع العربي الإسرائيلي والمسالة العراقية [١٣]. وبادرت وزارة الخارجية اليابانية ولإجراء دورها في عملية السلام، بتكليف ((معهد اليابان للشؤون الدولية))التابع لها وبمشاركة عدد من الأكاديميين والمتخصصين في شؤون الشرق الأوسط بأعداد ورقة في يوليو ٢٠٠٢ ووضع توصيات حول مستقبل الدور الياباني في عملية السلام بالشرق الأوسط والتي جاء فيها:-

أ. ضرورة ان تتطلع اليابان بحكم مكانتها الدولية بدور في عملية السلام، آخذا في الاعتبار أن هذه العملية ترتبط بصراعات أخرى في الشرق الأوسط لها تأثير يتجاوز حدود المنطقة ليشمل العالم الاسلامي، فضلا عن ارتباطه المباشر بقضايا إمدادات النفط الامرالذي يفرض عل ى الحكومة اليابانية مسؤولية جذب اهتمام الرأي العام بالمنطقة.

ب. سرعة تحرك اليابان نحو تعميق وجودها في المنطقة والحفاظ على دورها فيها،خاصة مع تقلص هذا الدور عقب اندلاع انتفاضة الأقصى.

ج. قيام اليابان بالتنسيق مع دول العالم المعنية بمشكلة الشرق الأوسط ببناء تحالف معها من خلال التعاون مع الاتحاد ا لأوربي وبعض الدول الإقليمية ال مهمة كالسعودية ومصر والأردن، وعدم الاعتماد على طرف دولي بعينه كالولايات المتحدة، وتوسيع نطاق المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي تضم أطرافا إقليمية ودولية أخرى كاليابان ومصر والأردن والسعودية.

---

[١١] نازلي معوض احمد،الإدراك الياباني للنظام الدولي، السياسة الدولية، العدد(١٠١)، تموز، ١٩٩٠، ص٦٤

[١٢] ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق اسيا، الصين،اليابان،كوريا، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٧،ص٢٦٨.

[١٣] غازي فيصل، اليابان ومستقبل النظام الدولي، آفاق عربية، العدد(١١) تشرين الثاني،١٩٩٢،١٠٦.

د. التركيز على الدبلوماسية غير الرسمية لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال استضافة اجتماعات غير رسمية لبحث قضايا الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، ودعوة أكاديميين بارزين من إسرائيل وفلسطين.

ه. قيام اليابان بوضع ((شروط عملية)) في تقديمها المساعدات للفلسطينيين وربطها بموقف العنف وإدخال إصلاحات ديمقراطية على السلطة الفلسطينية، مع مطالبة إسرائيل بعدم اتخاذ إجراءات تعرقل وصول هذه المساعدات، مع النظر في تطوير برامج التبادل الشبابي لتحقيق التعايش بين أجيال المستقبل، وان تقدم اليابان مقترحات بتطوير مضمون الكتب الدراسية الفلسطينية والإسرائيلية لتشجيع ثقافة السلام لدى الطرفين .وابرز النجاحات التي حققتها الدبلوماسية اليابانية في هذا المجال،عقد مؤتمر ((السلام وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نحو تعايش مستقر ودائم)) في ١٩و٢٠مايو ٢٠٠٣ في طوكيو، وبحضور يوسى بيلين وزير العدل الإسرائيلي السابق ودانيال ليفي مستشار وزير العدل السابق والسيدة نياكمارونين المدير العام السابق لوزارة البيئة، والسيد ايتاش ليفني عضو الكنسيت عن حزب الليكود آخي شاكير رجل الأعمال الإسرائيلي من الجانب الإسرائيلي، بينما حضر وفد فلسطيني ضم في عضويته كلا من: ياسر عبد ربه وزير شؤون مجلس الوزراء ونبيل شعث وزير التخطيط الفلسطيني وطلال نصر الدين رجل أعمال فلسطيني وسمير رنتيسي مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء، بالإضافة إلى مشاركة فريق ياباني ضم في عضويته تاتسواريما مبعوث الحكومة اليابانية لعملية السلام في الشرق الأوسط وكوهي هاشي موتو رئيس معهد النظم السياسية الدولية الجديدة والدكتور روجي تاتياما الأستاذ في اكاديمية الدفاع القومي والدكتور اكيفومياكيرا الأستاذ بجامعة المرأة في طوكيو . وتمثلت أهداف عقد المؤتمر في : محاولة إرساء أسس تنفيذ خطة الطريق بما يحقق تعايش مشترك ومستقر بين الشعبين الفلسطيني و الإسرائيلي، وطرح مخاوف وتحفظات كل طرف تجاه الآخر والاتفاق على أساليب ووسائل التغلب عليها،وتحديد حجم ودور ومسؤوليات المجتمع الدولي[١٤].

ثانيا: دور اليابان بوصفها جزءاً من الإستراتيجية الأمريكية:-

تعد اليابان الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا وقد ازدادت أهميتها، وتزداد لعوامل متعددة: منها انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادي، وقد ترافق ذلك مع التحول في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي (أوربا الغربية) إلى الهادي (اليابان ومنطقتها الإقليمية)، فضلاً عن بروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة[١٥].ملاحظة ثانية، تتمتع اليابان بالمضلة النووية الأمريكية التي تشكل ضمانة كلية لامنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية

---

[١٤] للمزيد من المعلومات حول مؤتمر طوكيو للتعايش وبنا الثقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، يمكن الرجوع في ذلك الى موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت:.www.mofa.gojp region middle east process

[١٥] ناصيف يوسف حتى،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، أكتوبر، ١٩٨٧، ص١٦٨.

لقواتها مما جعل عد اليابان ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية [١٦]. وقد تعززت تبعية اليابان للولايات المتحدة بشكل اكبر بعد توقيع معاهدة الأمن بين الطرفين في عام ١٩٥١ والتي وفرت الولايات المتحدة بموجبها الضمانات الكفيلة بحماية أمن اليابان،من خلال تركز القوات الامريكية في قوات ستراتيجية ضمن الأراضي اليابانية [١٧].لقد تضمنت هذه المعاهدة عدد اً من القواعد المنظمة لعلاقة (تبعية) تكاد أن تكون مطلقة بين اليابان والولايات المتحدة . ولقد برهنت المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين على ان اليابان لايمكن لها أن تنفصل عن النظام الأمني الامريكي، بل لابد من الحفاظ على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان لمصالح اليابان ومنطقة المحيط الهادي بأسرها مما يؤكد انه لايمكن ان تنفصل الصلة الوثيقة بين الدولتين لان الانفصال من ش أنه أن يعرض حالة الاستقرار القائمة في المنطقة إلى التهديد [١٨]. وقد أشار هنري كيسنجر فيما يخص استمرار الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، على الرغم من المعارضة المحلية، إذ ادعى و آخرون معه (أن اليابان ستملئ الفراغ الن اجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة). هذا الادعاء يخرج عن المصداقية، إذ تحاول الولايات المتحدة من الناحية العملية إحباط كل توجه مستقل للسياسة الخارجية، حاولت اليابان اتخاذه في هذا المضمار[١٩].

أن الضغوطات الأمريكية على التوجهات السياسية الخارجية اليابانية يرمي في محصلته إلى خدمة المصالح الإستراتيجية للغرب، فحينما ازدادت الضغوط الأمريكية على اليابان في اتجاه معاكس لما عملت له الولايات المتحدة في الماضي وخاصة حينما كان الاتحاد السوفيتي يمثل تهديدا للإمدادات النفطية القادمة إلى اليابان من منطقة الخليج العربي،نرى أن اليابان بدأت تستجيب بل وتتجاوب مع المطالب الأمريكية لزيادة نفقاتها الدفاعية واعادة تحديد الدورالاستتراتيجي الأمني لها، ليغطي بشكل نشيط (مسرح شرق آسيا) كذلك صار مطلوب من اليابان آنذاك أن تحمي الخطوط البحرية والفضاء ضمن أي مشهد تهديد من قبل الاتحاد السوفيتي[٢٠].والى جانب ذلك،فان الولايات المتحدة تلجا إلى إعادة ترتيب إستراتيجيتها في المنطقة في ضوء انتهاء الحرب الباردة وقيام التساؤل حول جدوى استمرار معاهدة الأمن المتبادل المعقود بين الولايات المتحدة واليابان، إذ من المحتمل أن تقام ترتيبات أمنية جديدة تشارك بها القوى الإقليمية الرئيسة مع استمرار الدور الياباني كركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية وفي الترتي بات الأمنية الجديدة [٢١]. وبالمقابل، بدأت التوجهات اليابانية بالتجاوب مع هذه التيارات من خلال قيامها بدور إقليمي عسكري أوسع ومن خلال زيادة

---

[١٦] منعم صاصي العمار،اليابان والنظرة الجديدة للشرق الأوسط، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية العدد١٩٩٩، ٣٦،ص٢٤.

[١٧] توماس ريلبورن،السياسة الدولية في شمال شرق اسيا، المثلث الإستراتيجي : الصين،اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، دراسات إستراتيجية، العدد(١٢)،أبو ظبي/مركز الإمارات للدراسات والبحوث،ص٣٤.

[١٨] شنتهار وايشنهار، اليابان لم تقتل لا،صراع المستقبل بين الكبار، ترجمة هالة الحوري، القاهرة يافا للدراسات والبحوث،١٩٩١،ص١٠٦.

[١٩] سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانية في التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد١٩٩٢،ص١٤.

[٢٠] رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج٢ ،بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بلا تاريخ،ص١٩٧.

[٢١] صلاح حسن، العلاقات العراقية- اليابانية،رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٧، ص٢١٢.

أنفاقها الدفاعي مع إسهامها في استقرار منطقة جنوب شرق آسيا عبر المساعدات الاقتصادية المتزايدة التي تقدمها لهذه الدول [٢٢]. ولابد من الإشارة، إلى إن العلاقات الأمريكية اليابانية ذات أهمية كبيرة سياسيا وإستراتيجيا لكل من الطرفين على المستوى الآسيوي،إذ أن المضلة الأمريكية تمثل غطاء لدور ياباني اكثر فعالية على المستوى الإقليمي، في حين أن اليابان في المقابل تمثل أحد الركائز للاستراتيجية الأمريكية في آسيا[٢٣]. والى جانب ذلك، فان دورا يابانيا واسعا ضمن اطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لايعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان فيها، لان الولايات المتحدة تصر على الاحتفاظ بهامش القيادة في هذه المنطقة الحيوية من العالم . ومهما اتسع دورها فان اليابان لا تكف عن طمأنة جيرانها الاسيويين، بالتركيز على أن وجود معاهدة الأمن اليابانية–الأمريكية يبعد احتمال تحولها إلى قوة عسكرية كبرى[٢٤].

المبحث الثاني: السياسة اليابانية تجاه المسألة العراقية

أولا: موقف اليابان من الحرب على العراق:

تعود علاقات اليابان بالعراق إلى أوائل الخمسين يات من القرن العشرين وازدادت عمقا مع بدء النهضة الاقتصادية الحديثة لليابان وحاجتها الملحة لموارد الطاقة وخاصة النفط فقد مثل السوق الياباني أحد ى الأسواق الرئيسة لاجتذاب النفط العراقي [٢٥]. وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت طول الهد ة من عام ١٩٨٠وحتى عام ١٩٨٨، تبنت اليابان موقف الحياد بين طرفي الحرب بعكس الموقف الأمريكي الذي أعلن رسميا في مارس ١٩٨٦دعمه للعراق في مواجهة تصدير الثورة الإيرانية، ودافعت اليابان عن مواقفها بان لها مصالح اقتصادية– من حيث قيام شركات يابانية أما بالتنقيب وتكرير البترول الإيراني– يصعب التضحية بها في ظل أزمة النفط التي كان يعاني منها السوق العالمي آنذاك [٢٦]. او عقب دخول العراق الكويت في أغسطس ١٩٩٠، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان تقديم مساهماتها المالية ومساعدتها العسكرية لدول التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ولكن نظرا للأوضاع الدستورية والقانونية التي تمنع اليابان من إرسال قوات عسكرية يابانية للخارج اختارت اليابان دعم التحاف الدولي ماليا فوصلت قيمة الفاتورة التي دفعتها اليابان لهذا الغرض حوالي ١٣مليار دولار جاء معظمها من خلال إصدار الحكومة لتشريع ضريبي خاص حصلت بمقتضاه من كل فرد ياباني على مبلغ ١٠الاف ين، أي ما يعادل نحو م ئة دولار[٢٧]. ومع ذلك،وجهت الولايات المتحدة ودول التحالف انتقادات لاذعة للحكومة اليابانية حول ضعف

---

[٢٢] heirioh lveaft,"japan's links with east and southeast asia",aussen politic,ferman foreign affair review,english edition,vol 47.no 1. 1996,p73.

[٢٣] حسنين توفيق إبراهيم،اليابان والنظام الدولي في التسعينات (رؤية أولية)، السياسة الدولية، العدد (١٠١)، يوليو ١٩٩٠،ص٨٩.

[٢٤] تاكاكازو وكورياما اتجاهات جديدة لسياسات اليابان الخارجية، السياسة الدولية العدد(١٠٢)اكتوبر ١٩٩٠ ص٢١٤.

[٢٥] سيجيكي كوياما، اليابان والعراق في:اليابان اليوم،إصدارمنظمة التجارة الخارجية اليابانية، طوكيو،١٩٨٢،ص٢٤.

[٢٦] .جهاد مجيد محيي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية الإيرانية، في : آسيا وأفريقيا والحرب العراقية- الايرانية،معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٢-٢٣.

[٢٧] خليل إبراهيم الطيار،الدور الياباني في حرب الخليج أثره على النزاع العربي- الصهيوني، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٩١،ص ص٥-٦.

الدعم الياباني في عام ١٩٩٢ ووصوله متأخرا، لذا اتجهت اليابا ن إلى وضع اجندة للتحرك على الساحة العلمية بوصفها قطبا عالميا جديدا والتي شملت عناصر عدة من أبرزها تمرير قانون على الذات الياباني يسمح لمشاركة اليابان بقوات عسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي المناطق المحيطة باليابان[٢٨]. فضلاً عن ذلك ، قامت اليابان بتعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط عموما وفي منطقة الخليج العربي خصوصا، وهو ما تجدد في أزمة الخليج الثالثة التي بدأت تفاعلاتها في بداية عام ٢٠٠٢ وتبني الولايات المتحدة سياسة الحرب الشاملة على الجماعات والمنظمات الإرهابية والدول الراعية له [٢٩]. وفي إطار هذه السياسة الجديدة قامت الولايات المتحدة بأعداد قائمة بالدول المناوئة للسياسة الأمريكية في مناطق العالم كافة، وشملت هذه القائمة كلا من : العراق وايران وكوريا الشمالية، و أطلق الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٢على هذه الدول (محور الشر)[٣٠]. ومع إعلان إدارة بوش لمسوغات ظم العراق إلى هذه القائمة والتي من بينها: امتلاكه وتطويره لأسلحة الدمار الشامل التي يهدد بها جيرانه في منطقة الخليج العربي، فضلا عن دعمه للمنظمات والجماعات الإرهابية، أكدت اليابان توافقها التام مع السياسة الأمريكية تجاه العراق وطالبت في هذا الصدد بذل الجهود الدبلوماسية الدولية للتوصل إلى حل سلمي لنزع أسلحة العراق وقامت الحكومة اليابانية للتوصل مع القيادة العراقية إلى اتفاق يتضمن القبول الكامل والشامل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته إلا أن كل الجهود الدبلوماسية اليابانية باءت بالفشل–من وجهة النظر اليابانية–بسبب عدم تعاون الحكومة العراقية بشكل جدي مع المجتمع الدولي مما اغلق الأبواب أمام فرص التوصل إلى حل سلمي للازمة[٣١].

وفي الأيام القليلة السابقة على قيام الولايات المتحدة وبريطانيا ببدء العمليات العسكرية على العراق،حاولت اليابان بإقناع فرنسا وروسيا وألمانيا– أعضاء مجلس الأمن– بالموافقة على إصدار قرار آخر من مجلس الأمن الدولي يتضمن الإذعان الكامل وغير المشروط من قبل العراق لرغبة المجتمع الدولي في نزع أسلحة الدمار لديه،غير أن هذه الجهود قد بلءت بالفشل نظرا لرفض هذه الدول إصدار قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص [٣٢]. ومع بدء الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس ٢٠٠٣، كان من المفترض بحكم علاقات التحالف الإستراتيجية القائمة والممتدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أن يقوم الرئيس الأ مريكي جورج بوش بنفسه بإبلاغ رئيس الوزراء الياباني كويزومي ((بموعد بدء العمليات العسكرية في العراق قبل وقوعها)) غير أن البلاغ بالأمر جاء متأخرا، وبعد وقوعه ولم يأت للقيادة اليابانية إلا عبر الهاتف، من خلال اتصال أجراه نائب وزير الخارجية الأمريكية (ريتشارد ارميتاج) مع نظيره الياباني (ليوكو تيكيتشي) الذي كان بالمصادفة يعرض بعض التقارير على رئيس الحكومة كويزومي في نحو الساعة

---

[٢٨] file://a:\alalamcom.htm.pp1-2.

[٢٩] ww.BBC arabic.com.,P1-2.الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣،.

[٣٠] عمرو جوهر،(أبيك)قليل من الاقتصاد وكثير من الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٧، يناير ٢٠٠٢.ص١٤٦.

[٣١] webmasterairiydh-np.com.Thursday22 January 2004 no.12998 year39.pp1-3.

[٣٢] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأ وسط عقب أحداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة،مجلة السياسة الدولية،العدد(١٥٤)، اكتوبر٢٠٠٣، المجلد٣٨،ص٢٣٩.

الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الخميس، الموافق ٢٠ مارس بتوقيت طوكيو [٣٣]. فكانت هذه الرواية،مثارا للتساؤلات في العاصمة اليابانية، باعتبا رها اختباراً لا لبس فيه بشان متانة وشفافية وصلابة العلاقة التي تجمع بين البلدين والقيادتين، غير ان التفسيرات التي وردت على لسان النائب الأول لوزيرة الخارجية اليابانية، (تومبيتسيو موتيجي)، والمتحدث الرسمي باسم الخارجية (هاتسوهيا تاكاشيما) اكدت جميعها ان قرار الحرب جرى التعجيل به في ضوء المعلومات الاستخباراتية التي تلقاها بوش، فضلاً عن صعوبة الاتصال بوزيرة الخارجية اليابانية لأنها كانت هي الأخرى في جلسة استماع بإحدى لجان مجلس النواب، وممنوع تحويل المكالمات الهاتفية أو تشغيل المحمول في قاعات المجلس [٣٤].وتعويضا عن هذا الموقف وفي لفتة بالغة الدلالة، أجرى الرئيس بوش مكالمة هاتفية في وقت لاحق استغرقت نحو ١٠ دقائق مع رئيس الوزراء كويزومي كأول زعيم أجنبي يحظى بمثل هذه المكالمة الأولى والرفيعة من الرئيس الأمريكي بعد انتهاء المعركة بأسرع وقت ممكن، وبأقل قدر من الخسائر ومن الإصابات البشرية، والتعاون المشترك بين البلدين في بناء واعمار العراق بعد توقف الحرب [٣٥]. وعقب انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية في العراق أعلنت الحكومة اليابانية تشكيل غرفة عمليات طوارئ لمتابعة تطورات الموقف في العراق أولا بأول برئاسة السيد تشوميتو موتيجي النائب الأول لوزيرة الخارجية، وتعيين مبعوث خاص للحكومة اليابانية لشؤون العراق،والموافقة على تقديم مساعدات يابانية تأخذ ثلاث مسارات أساسية هي[٣٦].

١. مساعدات إنسانية عاجلة للاجئين العراقيين الفارين من ساحة القتال.
٢. مساعدة الدول المجاورة للعراق والدول الأخرى المتضررة اقتصاديا.
٣. والمساعدة في إعادة أعمار العراق بعد توقف الحرب.

وعلى هذا الأساس، فان اهتمام السياسة اليابانية بالمسالة العراقية لم يقتصر على جانب واحد وهو المتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي، وتقديم مساعدات اقتصاديةٍ للدول المتضررة من الحرب مثل مصر والأردن، وانما امتد لإرسال قوات يابانية لمساعدة القوات الأمريكية في تدمير الأسلحة العراقية وحفظ السلام في العراق،ولكن من الجانب الآخر لم تتعرض اليابلن للقضايا السياسية في هذه المسألة ومن أبرزها بقاء الاحتلال الأمريكي في ال عراق، وشكل الحكومة العراقية القادمة في العراق، وهي القضايا التي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل معها[٣٧].

ثانيا:دور القوات اليابانية في العراق:-

---

[٣٣] الوكالة الدولية للأعلام الحر، من الإنترنت:.www.almojaded.com,22-1-2004.p1
[٣٤] طارق علي، إعادة استعمار العراق، من الإنترنت: file://a:\ اعادة استعمار العراق .com.2003,pp1-14.
[٣٥] المصدر نفسه،ص١٤.
[٣٦] محمد إبراهيم ألد سوقي،بعد قرار، بعد قرار طوكيو إرسال قوات إلى العراق هل ستغير صورة اليابان لدى الشارع العربي، مركز الدراسات السياسية والإستواتيجية، من الإنترنت الموقع الآتي:
http://www.ahram.orgieg/acpss/.pp1-3.
[٣٧] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط...،مصدر سبق ذكرة ص٢٤٠.

ابتداء، يلفت النظر في الآونة الأخيرة واقعتان فيما يتعلق بالتسلح النووي الياباني . الواقعة الأولى تمثلت في تصريح وزير الدفاع الياباني في فبراير ٢٠٠٣محذرا كوريا الشمالية بقوله أن اليابان باستطاعتها دفاعا عن نفسها توجيه ضربة استباقية إذا اقتضى الأمر، ثم كرر هذا التحذير في سبتمبر من العام نفسه بالقول بان مهاجمة كوريا الشمالية لليابان بالصواريخ ثم الرد عليها يكون من قبيل فوات الأوان وان المسارعة بالضربة الاستباقية لا تتنافى مع الدستور الياباني[٣٨].

أما الواقعة الثانية، فقد تمثلت في إرسال اليابان قواتها خارج حدودها إلى العراق حتى وان كان ذلك بدعوى المساهمة في إعادة إعماره . والواقع أن الواقعتين آتيتا في سياق وجود ت يار قومي ياباني جديد بدا يشعر أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد حادث١١سبتمبر ٢٠٠١اصبحت هي الاخرى غير منيعة، ومن ثم لا تستطيع توفير الحماية لحليفتها اليابان، ومن ثم فان هذا التيار القومي الياباني الجديد [٣٩] صار يدعو صراحة إلى تعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني ومنطوق هذه المادة:أن الشعب الياباني آملا في إقامة سلام يستند الى النظام والعدالة يرفض إلى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للامة، كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات الدولية ولكي يتسنى تحقيق هذا الهدف الذي ترمي إليه الفقرة ال سابقة فإنها (اليابان) سوف لا تستبقي قوات في البر ولا في البحر، ولا في الجو أو أية طاقات أخرى متعلقة بالحرب لذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة في شن الحرب[٤٠].لذلك فان المؤشرات الحديثة تؤكد أن اليابان تتجه اتجاهات تختلف عن السابق، فقوات الدفاع الذاتي التي كانتقاد أنشئت أولا لأمر كقوة بوليسية، ازدادت اعتماداتها وانفاقها بشكل مثير وبالذات على الصواريخ- فقد طلبت هذه القوات تخصيص مبلغ ١,٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٤وهو ما يمثل نسبة أضعاف أجمالي ما تم أنفاقه من عام ١٩٩٩الى٢٠٠٣في هذا المجال وان كان مجمل ميزانية قوات الدفاع الذاتي قد وصل الان إلى ما يزيد على ٥٠مليار دولار سنويا مما يجعل اليابان صاحبة رابع اكبر ميزانية دفاع في العالم [٤١]. ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء كويزومي اجتمع غداة انتخابه ليشكل مع لجنة دستورية لبحث محاولة النظر في قواعد استخدام القوة، واصبح هناك أغلبية من اليابانيين الآن يحبذون وبشدة أن يكون لبلادهم جيش كامل البنيان وكانت هناك نسبة ٤١% تحبذ تعديل الدستور (أحكام المادة ٩) وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٧%ولاشك في أنها سوف ترتفع الآن اكثر بعد أحداث كوريا الشمالية والعمليات الإرهابية في إندونيسيا والفليبين ورغم ان إلغاء أحكام المادة٩ وتعديلها سوف يتم فيما يبدو أن عاجلا أو آجلا إلا أن ذلك سيستغرق بعض الوقت فهو يتطلب ثلثي أصوات المجلسين

---

[٣٨] د. فوزي درويش، هل تتسلح اليابان نوويا، قضايا واراء،٢٤فبراير السنة ١٢٧، العدد ٤٢٨١٣، من الإنترنت،الموقع هو: http://www.ahram.org.eg/index, asp1.

[٣٩] صهيب جاسم،،اليابان: هل ستشارك في الهجوم على العراق؟!،مجلة شؤون سياسية، من الإنترنت، الموقع هو: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/08/article.11.8.2002Kpp1-7.

[٤٠] أسامة العشيري، دور اليابان في النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية،العدد٢٦،أكتوبر ١٩٩٦،ص٤٩.

[٤١] فوزي درويش،هل تتسلح اليابان ..،المصدر السابق،ص٢.

التشريعيين وان يجري التصديق على ذلك التعديل بأغلبية الأصوات في استفتاء شعبي خاص [٤٢].ومن أمثال هذه المؤشرات أيضا بدء اليابان في تخزي ن المزيد من البلوتونيوم فلدى اليابان ٣٨,٠٠٠من المواد القابلة للإشعاع وبحلول عام ٢٠٢٠سوف يكون لديها ١٤٥، ٠٠٠ كيلو غرام منها، والمعلوم ان ٥كيلو جرامات فقط تكفي لانتاج سلاح نووي، هذا رغم أن اليابان من الدول الموقعة على معاهدة حضر الانتشار النووي [٤٣]. وهناك عامل ديموجرافي وان مواطني اليابان قد كبرو ا في السن وكثير من اليابانيين الذين حضروا الحرب العالمية الثانية قد بلغوا الآن الثمانين أو تجاوزوها أو انتقلوا إلى الدار الآخرة وقليل من الأحياء منهم قد لا يتذكرون فضائع الحرب ومن ثم فان القليل منهم يخشى عسكرة اليابان نفسها لأن معظم اليابانيين الذين على قيد الحياة الآن والجيل الصاعد لم يشهدوا كيف تصاعدت القومية اليابانية وكيف تحولت إلى الفاشية ومن ثم فهم لا يدركون مخاطر ذلك [٤٤]. وعليه، فقد أعلن رئيس الوزراء جونشيرو كويزومي ملخصا للإجراءات اليابانية الجديدة الخاصة بالمساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمال في العراق حيث قال : أن اليابان ستقدم مساعدات إنسانية ومساعدات إعادة اعمار، تشمل تقديم خدمات طبية وتوفير المياه واعادة تأهيل المرافق وصيانتها ونقل المواد وتنفذها وحدات الدعم المكونة من قوات الدفاع الذاتي والموظفون المدنيون الذين يعملون من اجل إعادة اعمار العراق. واكد رئيس الوزراء أن إعادة اعمار العراق مهم للغاية من اجل استقرار الشرق الأوسط واستقرار المجتمع الدولي عامة، كما انه يخدم مصالح اليابان[٤٥]. وقال رئيس الوزراء: (أنني اعتقد أن من المهم فضلاً عن المساهمات المالية– أن يرى الشعب العراقي المساعدات اليابانية، وان يرى اليابانيين وهم يقدمونها). كما أكد أن هذه الوحدات التي ستنفذ أنشطة المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الأعمار لن تقوم باستخدام القوة، كما أنها غير مسموح لها أن تستخدم أسلحتها إلا في حالة الدفاع عن النفس [٤٦].لقد تمت الموافقة على الخطة الأساسية للإجراءات المبنية على قانون الإجراءات الخاصة بالمساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الاعمار في العراق وهي تركز على الأنشطة التالية في الجزء الجنوبي الغربي من العراق ومركزه منطقة المحيط بمحافظة المثنى. وهي كالأتي[٤٧]:-

١) خدمات طبية: وتقدم هذه الخدمات النصح والإرشاد للأطباء العراقيين حول إدارة المستشفيات وصيانتها وتقديم الرعاية الطبية للسكان في المنطقة.

---

[٤٢] الحكومة اليابانية ستعرض نفسها للخطر بعد موافقتها على إرسال قوات إلى العراق، الإنترنت: http://ar.chinabroadcast.cn/1/2003/12/11/1@4177htm.

[٤٣] اليابان تستكمل نشر قوتها الجوية المتوجهة للعراق،الإنترنت: سويس انفو : الأخبار والتقارير العربية والدولية من سويس انفو،موقع المعلومات والأخبار السويسرية . http:a:\

[٤٤] محمد إبراهيم الدسوقي، بعد قرار طوكيو إرسال قوات للعراق...، مصدر سابق ،ص ص١-٣.

[٤٥] نزيرة الافندي، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، يناير، ٢٠٠٤، من الإنترنت: http://www.siyassa.org.eg/ siyassa/ahram/2004///repo8.htm.

[٤٦] المؤتمر الصحفي للامين العام في طوكيو، اليابان، الثلاثاء ٢٤/شباط –فبراير ٢٠٠٤، الإنترنت: file://a:\اليابان\المؤتمر الصحفي للأمن العام %20في20طوكيو.2d htm. P1-8.

[٤٧] طارق علي، إعادة استعمار العراق، ترجمة خالد الفيشاوي، يونيو٢٠٠٣، htm.pp1-14.بهمث://ش:\العراق٢٠%استعمار٢٠%اعادة.

٢) توفير المياه: بما فيه تنقية المياه المأخوذة من الأنهار وغيرها من المصادر المائية وتوزيعها إلى السكان المحتاجين إلى المياه للاستخدام اليومي.

٣) إعادة تأهيل المدارس وغيرها من المرافق وصيانتها: والتي تتضمن إصلاح المرافق مثل المدارس وقنوات الري والطرق . ولقد دافع رئيس الوزراء كويزومي عن قراره إرسال قوات إلى العراق وقال في خطاب أمام أعضاء البرلمان إن على بلاده أن تس هم مساهمة كبيرة في إعادة اعمار العراق لان مستقبل اليابان نفسها يعتمد على وجود عالم يسوده الاستقرار والازدهار [٤٨]. كما انه أكد أن اليابان لن تحتل مكانة محترمة في العالم إذا امتنعت عن المخاطرة بأرواح قواتها خارج البلاد، خاصة وأنها قد وجهت بانتقادات كبيرة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١لانهاساعدت بالمال فقط لإنها قدمت ١١مليار دولار للمساهمة في تمويل قوات التحالف الأمريكي الغربي مما يعكس استجابة واضحة لليابان للضغط الأمريكي [٤٩]. أما عدد القوات المرسلة فقد وصلت ثلاث طائرات نقل من طراز سي ١٣٠ حاملة اكثر من ٤٠ من أفراد القوة الجوية إلى قاعدة على السالم الجوية على بعد ٧٠ كيلومتر شمال غربي الكويت حيث كان في استقبالها عشرات من مسئولي السفارة اليابانية بالكويت[٥٠]. ولقد تم تدريب هذه القوات وزودت بمعدات مضادة للصواريخ ارض جو اذ إنها تتضمن دروعا معدنية واقية فضلاً عن أجهزة يمكنها إرسال وهيجا لتضليل الصواريخ ذات التوجيه الحراري .أشار إلى أن من بين الإجراءات الوقائية الأخرى إعادة طلاء الطائرات باللون الأزرق السماوي للتمويه على المهاجمين في أثناء طيرانها[٥٣].

المبحث الثالث: انعكاسات ونتائج الوجود الياباني في العراق

اولاً: موقف الدستور الياباني من أرسال قوات يابانية إلى العراق.

قررت الحكومة اليابانية في يوليو ٢٠٠٣ تحرير مشروع إلى الدايت الياباني يسمح لها بإرسال ألف فرد من قوات الدفاع الذاتي الياباني الى العراق، وعلى الرغم من رفض نواب احزاب المعارضة لمشروع القانون ونشوب معركة بالايدي بينهم وبين نواب الحزب الحاكم، الا ان الحكومة استطاعت تمرير القانون بنسبة موافقة لا تزيد عن ٦٠% من اجمالي اعضاء مجلس الدايت بعد تعهدها بان تكون مهام هذه القوات منصبة على حفظ السلام ومساعدة القوات الامريكية في تدمير ما قد عثر عليه من اسلحة الدمار الشامل العراقية [٥٤]. وقررت الحكومة اليابانية تنفيذا لهذا التعهد ارسال لجنة تقصي الحقائق الى العراق في الاول من سبتمبر ٢٠٠٣ لمعاينة المناطق المتوقع نشر القوات اليابانية فيها واعداد تقرير بذلك لعرضه على مجلس الوزراء والدايت [٥٥]. ولقد كان ارسال هذه القوات شريطة ان ترسل الى مكان

---

[٤٨] طلائع القوات اليابانية تغادر للعراق، الانترنت: file://a:\cnn arabic com.htm.pp1-2.

[٤٩] صهيب جاسم، اليابان هل ستشارك في الهجوم على العراق؟ مصدر سابق،ص١-٧.

[٥٠] رئيس الوزراء الياباني يحضى بدعم امريكي بشان قضيتي العراق وكوريا الديموقراطية الانترنت : صحيفة الشعب اليومية file://a:\الخط على: ٢٧-٥-٢٠٠٣. pp1-2. %20الشعب%20اليومية%20على%20الخط.

[٥٣] نزيرة الافندي، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية، مصدر سابق، ص١-٢.

[٥٤] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق٠٠٠،مصدر سابق، ص٢٤٠.

[٥٥] اهمية العلاقات العربية- اليابانية، حوار مفتوح، قناة الجزيرة، مقدم الحلقة، غسان بن جدو، ضيوف الحلقةجونشيرو كويررس رئيسوزراء اليابان،كيجي شانتاي دبلماسي ياباني سابق،الانترنت:

http://www aljazeeranet/prigrams/open dialog/articles/2004.htm. pp1- 21.

بعيد عن العمليات القتالية، مما أثار الرأي العام في اليابان لان هذا يمثل انتهاكا للدستور الياباني الذي ارسته اليابان في عام ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وان اليابان ترفض في هذا الدستور الحرب تماما . وتعليقا على ذلك يقول جوناثان هيد مراسل BBC في طوكيو (ان الانظار بدات تتحول الى تعديل الدستور مما يسمح لليابان مستقبلا بالمشاركة بسهولة اكبر في أي عمليات عسكرية متعددة الجنسيات)[٥٦].

ثانيا: موقف احزاب المعارضة والراي العام:-

ان قرار ارسال قوات يابانية الى العراق، ادى الى تعرض رئيس الوزراء الياباني كويزومي لهجوم شديد من رئيس الحزب الديمقراطي (نارتوكان) اكبر احزاب المع ارضة الذي اوضح :(ان ارسال القوات اليابانية غير قانوني وطالب رئيس الوزراء بالاستقالة مؤكدا انه لا يصلح لاداء وضيفته لانتهاكه الدستور السلمي للبلاد)[٥٧].كما اضاف انه: لا يوجد شك ان ارسال قوات الدفاع الذاتي انتهاك صارخ لمبادئ الدستور كما وطالب بشدة باستقلاليته . ولقد رد كويزومي على هذا الخطاب بالقول : اذا ما قدمت بلادنا مساعدات مالية لكنها لم تسهم في تقديم الافراد فلا اعتقد انه يمكن ان يقال انه عمل مسؤول في اطار المجتمع الدولي . اما موقف الرأي العام، فكان موقفه سلبيا من هذا القرار فقد تم تنظيم مئات من الافراد للاحتشاد حول عدد من المواقع التابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في مختلف ارجاء اليابان احتجاجا على اعتزام طوكيو ارسال وحدات من قواتها الى العراق [٥٨]. ولقد تم تشكيل سلسلة بشرية مكونة من ٤٠٠ شخص حول مركز قيادة قوات الدفاع الذاتي البرية التابعة للجيش الشمالى في مدينة سابورو للتعبير عن رفضهم لارسال قوات يابانية الى العراق [٥٩]. واكدت احدى المتظاهرات على ضرورة عدم وضع افراد وقوات الدفاع الذاتي اليابانية في موقف يؤدي الى موتهم او يحتم عليهم قتل الاخرين [٦٠]. وفي اساهيكاوا، حيث مقر الفرقة الثانية بالجيش الشمالي احتشد حوالي الف شخص من بينهم اعضاء في نقابات العمال في مسيرة جابت مختلف الشوارع وذلك في الوقت الذي تظاهر فيه قرابة ٥٠ شخص امام البوابات مطالبين بعدم ارسال قوات يابانية الى العراق لكن هذا الرفض لم يمنع رئيس الوزراء الياباني جونشيرو كويزومي عن ارسال قوات الى العراق[٦١].

ثالثا: موقف الولايات المتحدة الامريكية من ارسال قوات يابانية الى العراق:-

ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ارسال قوات يابانية الى العراق كان مشج عا بل داعما لهذه الخطوة بل تع د قرارا امريكيا اتخذته اليابان، لانها رحبت بقرار اليابان ارسال قوات يابانية الى العراق على لسان الناطق باسم الخارجية الامريكية (ريتشارد باوتشر) الذي رحب بقرار البرلمان الياباني ايفاد قوات

---

[٥٦] سالي وفائي،/في محاضرة بجامعة القاهرة حول السياسة اليابنية سنيوهارا: اليابان تسعى الى القيام بدور اكبر على الساحة الدولية، الاهرام ملحق الجمعة، ٢ابريل٢٠٠٤، عدد رقم ٤٢٨٥١.

http://Friday.ahram.org.eg/index.asp?carfn:

[٥٧] نزيرة الافندي، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية٠٠٠، مصدر سابق، ص١-٢.

[٥٨] بسام ضو، قرار امريكي اتخذته اليابان، الانترنت:?http://wwwal-watancom/data/2003/2140index asp

[٥٩] فوزي درويش، ه‍ل تتسلح اليابان ٠٠، مصدر سابق، ص١-٣.

[٦٠] الحكومة اليابانية ستعرض نفسها للخطر بعد موافقتها على ارسال قوات الى العراق، الانترنت:
http://ar.chinabroadcast.cn/1/2003/12/11/1/htm.pp1-2.

[٦١] رئيس الوزراء يعلن عن مساعدات انسانية ومساعدات اعادة اعمار في العراق، الانترنت:
file://a:/ambassade du japan-declaration du premire concennant.htm.p1.

المساعدة في اعادة اعمار العراق، اذ جاء في تصريح باوتشر [٦٢]. (اننا بالطبع نرحب بالمسا عدات المالية والمساعدات العسكرية لاشاعة الاستقرار في العراق . ونحن مدركون لمدى اهمية هذ ه المسالة وكيف تشكل هذه تطورا مهما لليابان، ونحن نرحب بهذا ونحن نعتقد ان قدرة اليابان على لعب هذا الدور الايجابي في العراق هي انعكاس لنوع الدور الذي يمكنها ان تمارسه في الشؤون العالمية). ولقد تم توجيه سؤال الى باتشر، انه استنادا لمشروع القرار لن ترسل قوات الدفاع اليابانية الا الى المناطق الخالية من النزاع المسلح، لكن استنادا لواشنطن، اعترف البنتاغون ان الولايات المتحدة الامريكية متورطة في حرب عصابات في العراق وان العراق في الوقت الحالي لا يزال مكاناً محفوفا بالاخطار، هل ان الولايات المتحدة تميز بجلاء بين منطقة قتال ومنطقة خالية منه؟؟[٦٣]. ولقد اجاب بوتشر ان هذا السؤال يمكن الحصول على رد عليه لدى المؤسسة العسكرية. وهناك في الحقيقة مناطق كبيرة من العراق يخيم عليها السلام والا ستقرار لكنها بحاجة لنوع وجود امني[٦٤]. وبذلك فان اليابان ارسلت قواتها الى العراق دون انتظار صدور قرار بذلك من مجلس الامن، نتيجة الضغوط التي مارسها المسؤولون الامريكيون على اليابان ومنهم : ريتشارد ارميتاج– نائب وزير الخارجية الامريكية والمعروف بعلاقته الجيدة باليابان منذ ان كان جنديا ضمن قوات مشاة البحرية الامريكية "المارينز" المنتشرة في اليابان، وتعده طوكيو خبيرا في الشؤون اليابانية واستقبلت خبر تعيينه بترحيب حار، وقد صرح ارميتاج بان " على اليابان دخول الملعب في العراق بدلا من الاكتفاء بالوقوف قي صفوف المتفرج ين مثلما فعلت في حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما قدمت ١٣مليار دولار لكنها لم ترسل جنديا واحدا [٦٥]. واستنادا الى ما اقره مجلس الوزراء الياباني يوم٢٠٠٢/٨/٢ عن الاوراق التي اصدرتها وكالة الدفاع، والتي تؤكد بانه يستوجب على اليابان ان تعمل بجد لمواجهة الارهاب الدولي في "عصر القلق " منذ ١١/سبتمبر، معتبرة هجمات ذلك اليوم عملا ارهابيا ويهدد الديمقراطية وان ذلك الحدث شكل عامل تغيير لاجواء العلاقات الدولية التي ولدت تحالفا امريكيا دوليا ضد الارهاب [٦٦]. لقد تم التركيز في مضامين هذه الاوراق بانه من الصعب على الولايات المتحدة الامريكية ان تحارب منفردة، وان على المجتمع الدولي ان يدعمها بما في ذلك التأييد الياباني المقنن، مشيرة الى ما اسمته امريكا " منطقة المحور "[٦٧]. خلاصة القول، فضلاً عن هدف اليابان الذي تحاول الوصول اليه بلعب دور سياسي عالمي يتناسب مع قدراتها الاقتصادية والتكنو لوجية المتعاظمة، فانه ليس بوسعنا ان نهمل حقيقة اساسية وهي انها لن تستطيع ان تهمل متطلبات علاقتها التحالفية الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي يجعل المتغير الامريكي يستمر تأثير المتعاظم في السياسة

---

[٦٢] الولايات المتحدة ترحب بقرار اليابان ارسال قوات الى العراق، الانترنت:
http://usinfo.state.gov./arabic/wfsub.htm.p1.

[٦٣] المصدر نفسة.ص١.

[٦٤]the political and economic situation in japan Sunday,november2nd,2003,the ritz-carlton,washington,d.c.
file://a:\ the political and economic situation in japan,2003-11-12.pp1-5.

[٦٥] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية٠٠٠، مصدر سابق ، ص٢٤٠.

[٦٦] صهيب جاسم، اليابان، هل تشارك في الهجوم على العراق؟ ، مصدر سابق ،ص ص٥-٦.

[٦٧] المصدر نفسه، ص٦.

الخارجية اليابانية وما نراه من ارسال قوات يابلنية الى العراق فضلاً عن ما تنشده اليابان من ذلك يحقق لها تجسيدا لمسؤوليتها الدولية فانه يع د تعزيزا لوجستيا للقوات الامريكية والبريطانية الموجودة في العراق نظرا للمصالح المتبادلة بين الدولتين.

الخاتمة

مما تقدم يمكن الاستنتاج ان التحركات اليابانية تجاه العراق حكمتها جملة عوامل ضاغطة شكلت البوصلة التي اهتدى بها رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي الذي سيدخل التاريخ الياباني بوصفه الشخص الذي تحلى بالشجاعة وارسل القوات اليابانية لمنطقة يدور فيها القتال للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهذه العوامل كانت:

١. ان اليابان تريد ان تصبح دولة طبيعية وتتخلص من حمل اوزار حقبة مظلمة في تاريخها الحديث غزت فيها جيرانها تحت وهم تأسيس امبراطورية يابانية في شرق اسيا، وترى انها تحملت بما فيه الكفاية واستوعبت الدروس المستفادة من اخطائها الماضية وكفرت عن اخطاء هذه الحقبة، و انه حان اوان التعامل معها كبقية دول العالم المدركة لمسؤوليتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ودول الجوار، وانها لن تقع مجدداً في خطيئة ارتكاب اخطاء الماضي البعيد وتحاول التأكيد ان نمط تفكيرها ونظرتها لعلاقاتها الدولية والاقليمية تغيرت تماماً.

وتضع اليابان امامها انموذج المانيا وتماثل الظروف التاريخية بين البلدين، وكيف جرى التسامح مع المانيا واحتضانها داخل البيت الاوروبي بعد اعطائها صكاً بتسوية حساباتها مع تاريخ العهد النازي في حين تطالب طوكيو بتقديم المزيد والمزيد للتيقن من ثبوت مصالحتها مع التاريخ، وهو ما ناره في مطالب الدول الاسيوية الدائمة بان تعتذر اليابان عما ارتكبته قواتها قبل في اثناء الحرب العالمية الثانية.

فضلاً عن انها تود حقاً المشاركة بجهد حقيقي في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين الذي يصب في النهاية لصالحها ولصالح استمرار تمتعها بالرخاء وا لتقدم الاقتصادي والتكنولوجي وكدليل على كونها عضواً مسؤولاً راشداً بين افراد الاسرة الدولية.

كما انها تريد ابطال الاتهام المتكرر لها بالوقوف على مسافة بعيدة من موقع احداث الازمات الدولية ولا تقدم سوى شيكات بحصتها في تكاليفها بدون مخاطرة بالنزول الى ساحة الا حداث وتقديم النفيس والغالي للمحافظة على السلام العالمي.

٢. شعورها بالتزام صارم حيال الحليف الامريكي، فطوكيو ترغب في ان تؤكد لواشنطن انها خير حليف يمكن الارتكان اليه وقت الشدائد، وهو مطلب كثيراً ما دعت اليه الولايات المتحدة وطالبت الحكومة اليابانية القيام به في الماضي وتحمل نصيبها العادل في معادلة التحالف العسكري القائم بين البلدين.

ويشعر الجانب الياباني بانه لم يكن مقابلة خيار سوى الموافقة على الطلب الامريكي بارسال قوات الى العراق لاحتياجه الى المساعدة العسكرية الامريكية في مواجهة خطر الاسلحة غير التقليدية الم وجودة في كوريا الشمالية ومع بروز الصين كقوة عسكرية واقتصادية تدعم مكانتها وموقعها الاقليمي وا لدولي بصورة مطردة . كما انه يعد استقرار

العراق يخدم المصالح القومية اليابانية نظراً لاعتماد اليابان على الشرق الاوسط لاستيراد الجزء الاعظم من احتياجاته من البترول.

٣. ان ذهاب القوات اليابانية الى العراق يوفر قوة دفع هائلة للتحولات الجذرية في السياسة الخارجية اليابانية مع العالم الخارجي، فاليوم لم يعد هناك مجال للدبلوماسية اليابانية الهادئة المعتمدة على البحث عن الحلول الوسط عند التعاطي مع المشكلات الدولية، فسياسة امساك العصا من الوسط لم تعد مجدية، وتفقد اليابان الكثير من الرصيد السياسي على الساحة الدولية، وهو ما لا يتسق مع طموحها الجارف للاضطلاع بدور دولي مهم ومحسوس يحقق التوازن مع دورها العالمي الاقتصادي المؤثر والفعال.

ولا يفوتنا الاشارة الى ان التحولات في الدبلوماسية اليابانية تأثرت لابعد حد بحدثين هما، اطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باليتسيتيا من طراز تايبودونج حلق في الاجواء اليابانية عام ١٩٨٨ وعلى اثره اتخذت اليابان مجموعة من الاجراءات وسعت وزادت من قدراتها العسكرية.

الحدث الثاني كان هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة وانخراطها بكثافة في مساعدة واشنطن في حربها ضد الارهاب واتخاذها ذلك كقاعدة انطلاق لتعميق دورها السياسي الدولي.

وفي سبيل تغيير سياستها الخارجية تخلت اليابان عن ركن اصيل في دبلوماسيتها بأن تكون تحركاتها الدولية تحت مظلة الامم المتحدة، فعندها ايدت طوكيو غزو العراق لم يكن هناك أي قرار صادر عن مجلس الامن يمنح الشرعية لاستخدام القوة ضد عضو في الامم المتحدة، وحينما ارسلت قوات لم يكن هناك قرار دولي ينظم ويحدد مهامها وكانت تستجيب لطلب من واشنطن.

كما تجاوزت الحكومة اليابانية العقبة الدستورية ممثلة في المادة التاسعة من دستورها الذي يحظر عليها الاشتراك في عمليات دفاع جماعية بما فيها حفظ السلام الدولية– هذه المادة كبلت الجانب الياباني ومنعته من التفاعل مع الاحداث الدولية لتحصنه خلفها– ، علاوة على سماحها بتزويد قواتها الذاهبة للعراق بانواع من الاسلحة الهجوم ية كان محظوراً اساساً حملها لكي تدافع عن نفسها عند مهاجمتها.

وبمرور الوقت يزداد عدد المقتنعين في دوائر صنع القرار في اليابان ان ثاني اكبر قوة اقتصادية في عالمنا المعاصر يجب ان تسن سياسات مستقلة عن خطوط السياسات الامريكية لانه سيحين وقت ستكون فيه مجبرة على تصريف الامور بمفردها بمناى عن واشنطن.